الأبعاد الجيوسياسية للازمة المائية في العراق

ا.د اعتدال محمد توم علي بابكر
كلية التربية –جامعة افريقيا العالمية / جمهورية السودان
ا.م.د ضحى لعيبي كاظم السدخان
كلية التربية– جامعة ميسان

المقدمة

تعد أزمة المياه في العراق من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي في المجال السياسي مع دول الجوار الاقليمي (دول المنبع) ، أن حجم مشكلة المياه كبيرة وان لم تظهر واضحة اليوم فإنها سوف تكون عاصفة وخطيرة مستقبلا ، حتى أن قسما من الباحثين والمحللين السياسيين يطلقون على الألفية الثالثة بالحقبة المائية، بدلاً من الحقبة النفطية التي اتصفت بها السنوات السابقة، ويرجع ذلك الى أن الموارد المائية وما ينجم عنها من مشكلات هي من ابرز القضايا التي تواجه العراق الآن ومستقبلاً. وفي واقع الحال ان الازمة المائية في العراق بالرغم من ظروفها المناخية الا ان اسبابها السياسية كانت المؤثر الاكثر فاعلية على الازمة المائية وما الت اليه سياسات دول الجوار من تاثير في شحة مياه نهري دجلة والفرات [1].

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الازمة المائية في العراق بشحة المياه نتيجة السياسات المتبعة من قبل دول الجوار وعدم تقسيم المياه وفقاً للمعاهدات الدولية التي تخص الانهار المتشاطئة مما اثر وبشكل كبير على نهري دجلة والفرات وروافدهما، فضلا عن السياسات المتبعة مع دول الجوار بعد عام 2003، وكيفية ايجاد حلول تبتعد عن الصراعات السياسية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إمكانية تخفيف حدة الأزمة المائية في العراق من خلال اولاً العودة الى المعاهدات الدولية التي تهتم في تقسيم الانهار المتشاطئة وثانياً كيفية معالجة المشاكل الداخلية في طرق استخدام المياه والمحافظة عليها من الهدر والاسراف للتخفيف من حدة الازمة المائية

[1] - **بيوار خنسي ،المياه , النفط والبيئة ، اربيل ، 2001** ، ص 98.

هدف البحث :

لابد من معرفة الابعاد الجيو سياسية للازمة المائية في العراق وكيف تؤثر على طبيعة العلاقات بين دول الجوار

أهمية الدراسة :

تعد الموارد المائية من المرتكزات الأساسية واحد أهم المتطلبات لإدامة الحياة الإنسانية ولكن الموارد المائية تدخل ضمن قوانين وضعية دخلت فيها السياسة المتبعة بين الدول نظراً للموقع الجغرافي لبعض الدول والذي يحتم عليها ان تكون دولة مصب لنهري دجلة والفرات، كما تلعب المياه دورا رئيسيا بالتنمية بكافة جوانبها ومنها التنمية الزراعية ومن ثم الأمن الغذائي الذي يعد جزءاً لايتجزأ من الأمن المائي، وفي الجوانب الاقتصادية بكل اشكالها عليه فان الاهتمام بالموارد المائية يعد أمراً حيويا لتغطية الاحتياجات الإنسانية من مياه الشرب والزراعة والصناعة

ومن هنا تأتي أهمية موضوع ازمة المياه الذي يعتمد على دراسة الأسباب التي ساهم ت في زيادة الأزمة المائية في العراق ومن ثم وضع الحلول التي يمكن ان تساعد في حل هذه الأزمة .

منهجية البحث :

اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي للاحداث التي مرت بها المياه فضلا عن المنهج التاريخي التي اعتمد على تاريخ المعاهدات بين الدول .

هيكل البحث تضمن البحث ثلاثة مباحث ركز المبحث الاول على الازمة المائية مفهومها والعوامل المؤثرة فيها، فيما اكد المبحث الثاني المعاهدات الدولية والاتفاقيات الاستراتيجية للعراق مع دول الجوار، اما المبحث الثالث فقد ركز على البعد السياسي للأزمة المائية بين كل من العراق وتركيا وسوريا . فضلا عن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الأزمة المائية مفهومها والعوامل المؤثرة فيها

اولاً:- مفهوم ازمة المياه

هو مصطلح يشير إلى حالة الموارد المائية في العالم بحسب الطلب البشري عليها، هذا المصطلح قد تم تطبيقه على حالة المياه في جميع أنحاء العالم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى والجوانب الرئيسية لأزمة المياه هي ندرة المياه الصالحة للاستعمال البشري وتلوث المياه[١]

ومع التزايد السريع للطلب على المياه العذبة، يصبح المخزون المائي على الكرة الأرضية غير مستقر. فان شحة المياه وازماتها و عدم توفير الكميات الكافية قد يؤدي إلى المجاعة والمرض وعدم الاستقرار السياسي وحتى إلى النزاع المسلح، فإن عدم اتخاذ خطوات فعالة قد يكون له نتائج خطيرة على نطاق واسع [٢]. ويتوقع العلماء أن تصبح ندرة المياه أكثر شيوعا في جزء كبير من العالم فموارد المياه العذبة في العالم مهددة نتيجة للعديد من الاسباب التي تؤدي الى شحتها وارتفاع الطلب عليها منها:

- الأعداد المتزايدة من السكان إلى المياه لأغراض تتعلق بمياه الشرب والنظافة والصحة العامة وإنتاج الغذاء والصناعة.
- التغير المناخي في زيادة فترات الجفاف. وانخفاض الإمدادات المائية في الكثير من المناطق.
- عامل التلوث للبيئة المائية عددا كبيرا من مصادر المياه أصبح مهددا بسبب الصرف الخاطئ للنفايات وطرح الملوثات الصناعية والمياه الملوثة بالأسمدة،
- النمو السكاني المتزايد الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات في مدى توافر المياه،

وكذلك الحال بالنسبة لاستخداماتها، إذ أخذت مصادر المياه العذبة في التقلص بشكل خطير[٣].

- تقدم المياه المالحة في السواحل نحو المياه العذبة كما هو الحال في شط العرب نتيجة ظاهرة المد والجزر.

---

[١] - **محمود الاشرم. اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت- 2001)، ص 34.**

[٢] - **بيوار خنسي ، المياه , النفط والبيئة ، مصدر سابق ،ص 105.**

[٣] -كمال عبيد الموقع الكتروني ، http://www.alrassedonline.com/2012/06/blog-post_7164.html

- ضعف الجانب الاعلامي والتوعوي من اجل الحفاظ على الثروة المائية

ومع التطور التكنولوجي أصبحت التقانات والأدوات السياسية اللازمة للحفاظ على المياه العذبة المتاحة حاليا ولزيادة كمياتها امراً ضرورياً لابد من تطبيقه لاسيما في الدول التي تعاني من شحة المياه فان استخدام الطرق الحديثة في الاستخدام الامثل للمياه يساعد على ديمومة استخدامها دون الشعور بالازمة المائية .[١]

لاسيما وان حاجة كل فرد من المياه بالمتوسط تقدر ب 1000 متر مكعب من المياه على الأقل سنويا في العالم لأغراض الشرب والنظافة وزراعة متطلبات غذائه ، أي ما يعادل خمسي حجم بركة سباحة أولمبية [٢]. بالنظر لمحدودية مياه الشرب وطبقاً للمؤشر الذي يفضي الى ان أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن 1000– 2000 متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، واحتمال حصول الناس على كميات كافية من المياه يتوقف في الغالب على مكان إقامتهم، فان التباين في توزيع السكان يختلف من شمال العراق الى جنوبه فضلاً عن كمية الملوثات التي تتركز في الانهار من المناطق الشمالية اقل من المناطق الجنوبية.

يواجه توفير المياه بالقدر الكافي تحديات بشكل خاص في البلدان القليلة الأمطار والدول النامية ومنها العراق، أذ يكتسب موضوع المياه أهمية كبيرة في الوطن العربي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة وأصبحت أزمة المياه مرشحة لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية، خاصة ان اغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها, فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضا هي بلدان تتحكم بحوالي 60% من منابع الموارد المائية للوطن العربي, مما سيؤثر بصورة مباشرة على الدول العربية وبالأخص في العراق [٣], فان منابع نهري دجلة والفرات من خارجه لذا فان موقفه سياسياً امام توفير الكميات الكافية من اجل سد الاحتياجات الاساسية وغيرها ترتبط ارتباط وثيق بعلاقات العراق مع تلك الدول ودبلوماسية التعامل في العلاقات الدولية بينهما من اجل تطبيق المعاهدات الدولية التي تنص على التقسيم للانهار المتشاطئة بشكل يؤدي الى ارضاء الاطراف المشتركة في تلك الانهار دون استخدام سياسات الضغط السياسي على كليهما.

---

[١] - **محمود الاشرم. اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مصدر سابق ، ص 56.**
[٢] - **بيوار خنسي ، المياه , النفط والبيئة ، مصدر سابق ،ص 111.**
[٣] - **طارق مجذوب، لا احد يشرب ، "مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل"، بيروت ، لبنان، الطبعة الخامسة ، 2008، ص 85.**

ولقد حظيت أبحاث تطوير الموارد المائية باهتمام المختصين والباحثين باعتبارها الحل الأمثل لزيادة هذه الموارد إضافة إلى تلافي الصراعات والحروب المحتملة التي قد تحدث بسبب نقص المياه [١] .

أن أزمة المياه في العراق باتت ليست من المشكلات الجديدة وإنما هي مشكلة ظهرت بوادرها في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي أدت إلى انهيار الكيان السياسي للامبروطورية العثمانية وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة وهي تركيا وإيران والعراق ، واصبح نهري دجلة والفرات نهريين دوليين بعد ان كانا نهرين وطنيين تحت قيادة الامبروطورية العثمانية وما يؤكد ذلك معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان 24/تموز/1923، ويوضح تقرير البنك الدولي لسنة 1993 ان متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي (مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض) سيصل الى 667 مترا مكعبا في سنة 2025 بعدما كان 3430 مترا مكعبا في سنة 1960، أي بانخفاض بنسبة 80% [٢] . ومن ابرز الاسباب الخارجية والداخلية للازمة المائية والمتمثلة فيما يأتي:

اولاً : الأسباب الطبيعية

أ - **التغيير المناخي والاحتباس الحراري:** أدى التغيير المناخي والاحتباس الحراري إلى ظاهرة الجفاف وقلة سقوط الإمطار، حيث يقع العراق في منطقة جافة الى شبة جافة، لان الإمطار تعتبر المغذي الرئيسي لهذين النهرين [٣].

ب - **الموقع الجغرافي** :إن الموقع الجغرافي لنهري دجلة والفرات يضع العراق أمام حقيقة واحدة وهي إن منابع نهري دجلة والفرات ليست من العراق وإنما من دول مجاوره للعراق وهي تركيا وإيران مما يجعل هذه الدول بحكم موقعها الجغرافي السيطرة على الموارد المائية للعراق والتحكم بها.

ت - الموقع الفلكي للعراق من الضوابط المناخية الثابتة ونقصد به ان تاثيره يستمر من سنة الى اخرى ويتسم بانه ثابت نسبيا بالنسبة للضوابط المناخية الاخرى .وهو من المسلمات الجغرافية التي يكون لها دور كبير واساسي في تحديد وابراز مشكلة عدم تساقط الامطار صيفاً فأن موقع العراق الفلكي والذي يقع بين دائرتي عرضِ 5َ 29ْ - 22َ 37ْ شمالا وبين خطي طول 42َ 38ْ - 45َ 48ْ شرقا جعل العراق يتعرض لتأثيرات جوية قاسية خلال السنة بالنسبة لموجات الحر وموجات البرد والعواصف الترابية

---

[١] - **الميستر ستيفن هيملي اونكريك. اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث .ترجمة جعفر الخياط ، الطبعة السابعة, العبيكان، 2009، ص32.**

[٢] - **ساندرا بوستل. الواحة الاخيرة مواجهة ندرة المياه، مصدر سابق، ص 198.**

[٣] - **بيوار خنسي. الكوارث الطبيعية في العراق . نشرت في جريدة التأخي عام 2004. ص3.**

وغيرها من الظواهر ,وكذلك موقعه الجغرافي ادى بالعراق الى ان يتعرض الى ظواهر جوية قاسية .

ث – **طبيعة التضاريس الموجودة في وسط وجنوب العراق وامتداد السهل الرسوبي والذي يمنع اقامة سدود طبيعية امر صعب لذلك تذهب كميات كبيرة من المياه دون الاستفادة منها**

ج – **طبيعة التربة التي تؤدي الى زيادة الفاقد و الى انجراف كميات كبيرة من التربة وتكوين الغرين الذي يقلل من سرعة جريان الماء وتكوين كميات من الاعشاب ايضاً تؤدي الى استهلاك كمبات كبيرة من المياه**

ثانياً:- العوامل البشرية

أ – **التوتر السياسي وغياب القانون الدولي :** أصبح الماء سلعة اقتصادية توظف لخدمة السياسة وأصبح من يملك مصادر المياه يمتلك مصادر التأثير في ظل غياب المنظمات والتشريعات والمعاهدات الدولية وبسبب ضعف إلزامية القانون الدولي المنظم للحصص المائية بين الدول المتشاطئة [1] .

ب – **بالرغم من وجود السدود والبحيرات الخازنة للمياه :** للاستفادة منها على مدار السنة إننا وكما نعلم إن فترات سقوط الإمطار في العراق غير منتظمة بين سنة وأخرى وبين شهر وأخر، حيث تتساقط الإمطار بالعراق في ثلاثة شهور من السنة في فترة الشتاء بينما تجف الإمطار في وقت الصيف وفي هذه الحالة يمكن الاستفادة من الإمطار التي سقطت في فترة الشتاء **واستغلال السدود والبحيرات لخزن تلك المياه** ، ان الصراع على المياه ورفع شعار المياه نفط المستقبل يجعل شكل الحروب المقبلة تتغير من حروب البترول والطاقة إلى حروب المياه.[2].

ت – **عدم تبطين السواقي :** ان عدم تبطين السواقي يزيد من عملية النتح وبالتالي هذا يزيد من عملية استهلاك المياه مما يزيد من حدة الازمة المائية في العرق. ان عملية التبطين لانقصد بها منع التسرب كليا من مجاري الري بل تعتبر ناجحة عملية التبطين اذا امكن تقليل الضائع من المياه بالتسرب بنسبة محدودة

ث – **غياب الإرشاد المائي من قبل الجهات المسؤولة :** لا يزال دور الأقسام المتخصصة بالإرشاد المائي في العراق غائب وفي جميع المجالات (الشرب والصناعة والزراعة) ولاسيما في الزراعة والدليل على ذلك بقى المزارع العراقي على نفس الطرق التقليدية في الري على الرغم من انتشارها في جميع

[1] **- محمد سالمان طايع. السياسة الدولية، تحديات الندرة المائية في المنطقة العربية، الحاضر والمستقبل، العدد 179،المجلد 46، يناير 2010، ص 67.**

[2] **- محمد سالمان طايع. السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 91.**

دول العالم ولاسيما في الدول العربية ، مما يعني على الدولة إن تعمل جاهدة من اجل معالجة هذا السبب ويكون هذا عن طريق وزارتي وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة.

ج – **عدم استخدام نظم الري الحديثة** :إذ تشكل المساحات المروية بطريقة الري بالرش للمحاصيل الإستراتيجية في العراق نسبة قليلة جدا قياسا بالمساحات المروية بطرق الري التقليدية ولاسيما الري السطحي ، [1]. وان الري السطحي وكما معروف عنه يستهلك كميات كبيرة من المياه والان العراق بامس الحاجة الى المياه كون العراق يمر بازمة مائية منذ سنوات .

ح – **انخفاض تكلفة المياه:** إن انخفاض تكلفة المياه أدت إلى عدم الاهتمام بترشيد المياه والإسراف فيه وفي جميع المجالات الزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية والمدنية . ومن ابرز نتائج انخفاض تكاليف المياه التي ادت الى عدم الاكتراث والمحافظة عليه وتكمن في:-

- عدم استخدام المزارعين طرق الري الحديثة وذلك لارتفاع اسعار اجهزة الري الحديثة من جهة وانخفاض تكلفة الري السطحي من جهة اخرى[2] .
- الهدر واللامبالاة في استخدام المياه في الاستخدامات المنزلية وعدم ادامة انابيب نقل المياه.
- اما في مجال الاستخدامات الصناعية فلابد من تطبيق مبدأ الملوث يدفع وهذ المبدأ معمول فيه في الدول المتطورة وفي حالة استحالة تطبيق هذا المبدأ يفضل تركيز النشاطات الصناعية في مناطق صناعية لسهولة معالجة مخلفات هذه الصناعات وتطوير ما يعرف بـ (سوق اعادة التدوير للمياه). مما يتطلب من الدولة إعادة النظر في تكلفة المياه من اجل الحفاظ على الموارد المائية .[3]

خ – **ازدياد عدد السكان :** ان من اهم المسائل التي ينظر اليها الباحثون في مسألة شحة المياه وندرة الغذاء في العالم بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة في الوقت الحاضر، هي مسألة الزيادة السكانية ، وكما نرى ان العراق يعد من المجتمعات الفتية التي تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني ، يقابلها انخفاض في الموارد المائية، إذا ارتفع عدد السكان من 18 مليون نسمة عام 1990[4] إلى اكثر من 38 مليون نسمة عام 2018 ، مما أدت هذه الزيادة في عدد السكان إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية ومن ثم زيادة الطلب على الموارد المائية مما كانت إحدى الأسباب الداخلية التي ساعده في زيادة الأزمة.

---

[1] - علوان يريسم ،جريدة الزمان ، دجلة والفرات بين الامس واليوم ، مقال منشور ، 2013، ص 4.
[2] -. محمود الاشرم. اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، مصدر سابق، ص 62.
[3] - سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، القاهرة- 2010 ، ص 88.
[4] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لاعداد الخطة الخمسية 2010- 2014 ، مسودة قطاع الزراعة والموارد المائية ، العراق ، بغداد ، فندق الرشيد ، ايار ، 2012، ص10.

د - **نمو كثير من النباتات على ضفاف الأنهار** :إن عدم الاهتمام بكري الأنهار في العراق أدى إلى نمو العديد من النباتات على ضفاف الأنهار مثل زهرة النيل والقصب والحشائش وغيرها من النباتات كما إنها ازدادت سنة بعد أخرى ومع زيادتها زاد استهلاكها للمياه.

المبحث الثاني

المعاهدات الدولية والاتفاقيات الاستراتيجية للعراق مع دول الجوار

نظراً إلى أن نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية، وأن الكثير من الأنهار الأخرى تنبع من الأراضي الإيرانية، لابد من ان يكون هناك تقاسماً عادلاً للمياه بين كل من العراق وتركيا وإيران، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هناك مبادئ التي تحكم انظمة المياه الدولية العابرة للحدود بين الدول والتي تتمثل في:

1. حق الدول المتشاطئة ذات السيادة على انهارها في استعمال جزء من النظام الدولي للمياه الذي يقع ضمن اختصاصها، على أن يتفق مع الحق المماثل لكل دولة متشاطئة مشتركة معها.
2. للدول المتشاطئة الحق في التخويل في حصة من المياه للاستعمال على اساس العدالة بين الدول المشتركة معها
3. امتناع الدولة التي تنوي التغير في المياه في حالة معارضة احدى الدول المتشاطئة معها في المياه وعليها التراجع في قرارها الا بعد اتفاق الطرفين ويكون الحل بالوسائل السلمية والمنصوص عليها في المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ابرز المبادئ التي تطبق على الانهار الدولية المتشاطئة هي :

- مبدأ التوزيع العادل والمعقول للمياه.
- مبدأ المساواة في حق استعمال المياه الدولية.

عمل العراق على عقد معاهدات واتفاقيات استرتيجية عديدة مع الدول المتشاطئة للانهار التي تصب في اراضيه والتي تتبع من تركيا وايران إلا إن عدم تفعيل هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وفق المواثيق والأعراف والعمل بها ادى الى فشلها وتعطيلها ومن أهم هذه المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات هي

اولاً: البروتوكولات والمعاهدات الاستراتيجية بينالعراق وتركيا

ان مايهدد العلاقات بين البلدين انتهاك تركيا وعدم تطبيقها او التزامها بالمعاهدات او البرتوكول الموقع بينها وبين العراق لاكثر من مرة من اجل حصول العراق على حصته المائية في نهري دجلة والفرات، فان انشاء تركيا لخمسة سدود كبرى على نهر دجلة، واستخدام تركيا المياه ورقة للضغط على الحكومة العراقية لتحقيق أجنداتها الخاصة فى العراق، وهناك خشية من لجوء أنقرة إلى سياسة النفط مقابل المياه للشعب العراقى وهو ما يهدد العلاقات الثنائية بين البلدين. أن تركيا "ملزمة" بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 بشأن مياه دجلة والفرات حيث بإمكانها أن تستعمل المياه التي تجري فوق إقليمها بشرط ألا يترتب على هذا الاستعمال ضرر للعراق. كما أن "أحكام القانون الدولي الخاصة بالأنهار أو ما يسمى بالاتفاقية الدولية تنظم عملية الاستخدام المشترك لمياه المجاري الدولية باعتبار الاتفاقية التشريع الدولي الشامل الذي وضع قواعد الانتفاع المشترك من مياه المجاري الدولية، لا سيما أن القانون الدولي يعتبر دجلة والفرات هي مجاري مياه دولية كنهر النيل والدانوب والأمازون". ومن ابرز البروتوكولات والاتفاقيات هي:-

- معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان 24 / تموز 1923 نصت في مادتها رقم 109 على ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات.[1]
- في عام 1946 وقع الطرفان البروتوكول رقم 1 الخاص بتنظيم مياه النهرين الملحق بمعاهدة الصداقة وحُسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا.
- جرت أولى المفاوضات بين دول الحوض وفي عام 1962 لتقاسم المياه، حيث رفض الجانب التركي "ولا يزال يرفض" اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وبذلك خالفت تركيا "المادة د" من مبادئ هلسنكي لعام 1966 باعتبار الفرات نهرا دوليا ، واعتبرته نهرا عابرا للحدود فقط..
- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا يناير 1971 وتنص المادة الثالثة منه على ما يلي (بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة).
- توقيع بروتكول في انقرة عام 1978 للتعاون الاقتصادي والفني الثنائي على اثر انجاز تركيا سد كيبان.

[1] - محمود الاشرم. اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مصدر سابق ، ص 98.

- بروتوكول العراق وتركيا عام 1980 انضمت اليه سوريا عام 1983 نص على انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الاقليمية التركية والسورية والعراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الاقليمية وخصوصا حوضي دجلة والفرات.

ثانياً: المعاهدات والاتفاقيات الاستراتيجية بينالعراق وسوريا

- معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سوريا والعراق بتاريخ 1920/12/23 نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة اي مشروع سوري قد يؤدي الى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية.
- اتفاق سوري عراقي م وقت عقد في بغداد بتاريخ 1989/4/17 ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية والتركية بنسبة 58٪ للعراق و42٪ لسورية.[1]
- اتفاق نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة عام 2002 (اعتمد الاتفاق على اتفاقية الامم المتحدة لعام 1997 كمرجعية قانونية) ينص على نصب سوريا لمحطة ضخ على نهر دجلة في اسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها 1,250 مليار م3 سنويا , وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا كما ان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية الى العراق من خلال زيادة الحصة المائية في نهر الفرات. [2]

ثالثاً: المعاهدات والاتفاقيات الاستراتيجية بينالعراق وايران:

- اتفاقية الجزائر لعام 1975 : توصل العراق وايران عام 1975 الى اتفاق نص على اجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) وتنظيم الاستفادة من الانهار الحدودية المشتركة بين البلدين ، لكن تم إلغاء هذه الاتفاقية من قبل العراق على اثر اندلاع الحرب بين البلدين عام 1980.[3]

من خلال المعاهدات والاتفاقات السابقة تولدت لدى المتخصصين في الموارد المائية في العراق الخبرة الكافية بان العوامل الطبيعية تلاقي صعوبة كبيرة في تجاوز ازمة المياه [4]، والدليل على ذلك إن الواردات

---

[1] - ساندرا بوستل. الواحة الاخيرة مواجهة ندرة المياه،، مصدر سابق، ص 196.
[2] - الميستر ستيفن هيملي اونكريك. مصدر سابق، ص 56.
[3] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التنمية البشرية والموارد المائية ، 2007، ص 368
[4] - جبار كنوش العلي، ازمة المياه بين الواقع والمأمول ، بحث منشور مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 9، ص 65.سنة 2011.

المائية في العراق تنخفض سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى (30) مليار متر مكعب عام 2011 ، أو بكلمات أخرى إن الواردات المائية في العراق انخفضت بنسبة (59%) من عام 1980 إلى عام 2011.

الانتهاكات الدولية بحق العراق من قبل دول الجوار

كان لابد للدول التي يشترك معها العراق في الانهار ان تلتزم بتلك الاتفاقيات من اجل خدمة مصالح جميع الاطراف على جميع الاصعدة ومن غير المعقول ان تقوم تلك الدول بحبس المياه على دول المصب لانه يتعارض قانونياً معها وعليه لابد لتركيا وايران ان تلتزم بذلك.

1. الانتهاكات الايرانية

منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، قامت ايران بتحويل مجاري الأنهار في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، ومن ابرز تلك الانتهاكات التي اثرت بشكل كبير على حصة المياه والتي كانت تغذي نهر دجلة رغم الاحتجاجات العراقية المتكررة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي و منها:-

أ - قيام الحكومة الايرانية بشق قناة على نهر الوند عام 1951، لإرواء الأراضي الواقعة بين مدينتي قصر شيرين وخسروي بالقرب من الحدود، دون موافقة العراق ورغم احتجاج الحكومة العراقية آنذاك على الإجراءات الإيرانية استمرت إيران في مساعيها لتحويل مياه نهر الوند، با اتجاه القناة أذ بلغ التدفق المائي فيها ما نسبته 60% من مياه نهر الوند.

ب -كما قامت تحويل مياه نهر "كنجان جم" الذي ينبع من مرتفعات بشتكوه الإيرانية ويجري باتجاه الجنوب الغربي نحو الأراضي العراقية على امتداد 20 كيلومتراً.

ت - ومن الأنهار العديدة التي تعرضت مياهها ايضاً الى الاراضي الايرانية

- نهر ((وادي كنكير)) عند الحدود العراقية قرب قضاء مندلي،
- ((ونهر قره تو)) الذي يدخل الحدود العراقية عند قرية طنكي حمام
- ونهر ((دويريج)) الذي ينبع من المرتفعات الإيرانية، ويدخل الحدود العراقية ويصب في هور المشرح،
- ونهر ((كرخة الذي)) ينبع من المرتفعات الإيرانية، ويصب في هور الحويزة،
- ونهر ((الكارون)) ((وهركينة)) وغيرهما، إذ عمدت إيران إلى تحويلها وحرمت العراق من حقه الطبيعي من المياه،
- قطع مياه نهر الزاب الصغير الذي يتجه إلى كردستان العراق ، ما تسبب في أزمة في مياه الشرب، لاسيما في محافظة السليمانية.

وبالرغن من كل هذه التصرفات والتحكم في مياه الانهار والتي اشتدت في الستينيات من القرن الماضي، ولم تنقطع الإجراءات الإيرانية المنفردة بشأن قطع الروافد المائية الدولية التي تغذي نهر دجلة في الأراضي العراقية وما زالت، إلى يومنا هذا، في الحرب المائية الإيرانية غير المعلنة وغير القانونية والتي تعتبر انتهاكاً

للقانون الدولي الخاص بالأنهار المشتركة ، وتتمثل الأضرار التي لحقت بالعراق جراء السياسات المائية الإيرانية المعادية في انخفاض التدفق المائي من روافد نهر دجلة التي تنبع من الأراضي الإيرانية بنسبة تتراوح بين 60 إلى 70%، ما أثر سلباً على المشاريع التنموية في العراق، وأدى لتقلص المساحات الزراعية في حوض نهر دجلة نتيجة نقص المياه، خاصة المساحات الزراعية القريبة من الحدود بين البلدين[1].

2. **الانتهاكات التركية**

وبالرغم من العديد من المذكرات الموقعة بين العراق وتركيا والتي كان آخرها عام 2017 حيث اتفق الطرفان على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بينهما عام 2014 التي تضمنت التعاون في إدارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وتحديد حصة كل دولة، فإن مشكلة واردات العراق المائية من تركيا ما زالت قائمة.

في أنقرة عام1978 تم توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني الثنائي على إثر إنجاز تركيا سد كيبان الذي خلف أزمة كبيرة

- مطلع تسعينيات القرن الماضي تم إنشاء سد أتاتورك الذي خلف نقصا حادا في مياه العراق.
- في عام 2018 تكرر المشهد ذاته عقب إنجاز سد إليسو ضمن السياسة المائية التركية المتمثلة بمشروعها الضخم "GAP" المتضمن إقامة 22 سدا و19 محطة كهرومائية لاستصلاح 1.9 مليون هكتار على نهري دجلة والفرات.

المبحث الثالث

البعد السياسي للأزمة المائية بين كل من العراق وتركيا وسوريا

لا يمكن فصل العلاقات المائية بين الدول الثلاثة حول نهري دجلة والفرات عن خلفية العلاقات السياسية بينهم، خاصة فيما يتعلق بتركيا وسوريا، فالعلاقات بين الدولتين منذ استقلت الأخيرة عن الإمبراطورية العثمانية في عام 1916 والعلاقات بين الطرفين تتراوح بين القطيعة والتوتر والتهديد. وقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا في إثراء هذا الصراع بين الدولتين حين قام في عام 1936 بإهداء لواء الاسكندرونة السوري إلى تركيا التي تتمسك به نظرا لموقعه على المدخل الشرقي للبحر المتوسط لتركيا، الأمر الذي يمثل مصدر

[1] - يسرى عادل ، الموقع الالكتروني https://www.alittihad.ae/article/80307/2018/

دائم للخلاف بين الدولتين. ومع نهاية الخمسينيات وصل الخلاف السياسي بين الدولتين إلى حد المواجهة العسكرية لولا وصول القوات المصرية لدعم سوريا ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في 1958.[١]

وفي منتصف الستينات قامت سوريا بتجميد ومصادرة جميع الممتلكات العقارية للأتراك في الأراضي السورية وردت تركيا بإجراء مماثل ولم تكتف الدولتان بذلك وإنما شرعت كل منها تدعم الحركات والجماعات المناهضة للأخرى داخل حدودها، فقامت سوريا في بداية السبعينات بدعم المجموعة الأمنية المسلحة في نشاطها ضد تركيا، وشمل هذا الدعم بعد ذلك الأكراد مما دفع تركيا إلى تقديم المساعدة العسكرية لبعض التيارات الإسلامية السورية في صراعها مع النظام السياسي وفرارها عبر الحدود. وعلى الرغم من حرص تركيا على الاحتفاظ بعلاقات جيدة إلى حد ما مع العراق إلا أنه ومع عام 1974 أصبحت مياه نهر الفرات موضع خلاف بين تركيا وسوريا والعراق من ناحية، وبين سوريا والعراق من ناحية أخرى حيث شرعت تركيا وسوريا في بناء السدود الأمر الذي قلص كمية المياه المتدفقة الى النهر [٢].

وقد استمرت التوترات في هذه العلاقة مع قيام أى من الدول الثلاثة بأعمال على مجرى النهر تقلل من كمية المياه المتدفقة فيه إلى أن وصلت أزمة الفرات إلى ذروتها في يناير 1990 عندما قامت تركيا بخفض المياه المتدفقة في هذا النهر لمدة ثلاثين يوما لملء البحيرة التي تكونت خلف سد أتاتورك [٣] الأمر الذي أضر بسوريا والعراق أشد الضرر وكاد الأمر يصل إلى المواجهة المسلحة لولا الجهود الدبلوماسية وضبط النفس الذي مارسته الأطراف المختلفة. وهذا مادعى الأمور بدأت تتعقد وتأخذ مسارا خطيرا منذ أن بدأت تركيا تنفذ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف اختصارا باسم جاب، وقد تصاعد الأمر إلى تصعيد خطير بين سوريا وتركيا في أواخر عام 1998 وصل إلى حد حشد القوات التركية والتهديد بضرب سوريا تحت دعوى مساعدتها للأكراد [٤]. ومع أن اللقاءات بين الدول الثلاثة لم تنقطع خلال التسعينيات حيث تعقد تارة بين المسئولين الفنيين، وتارة أخرى يشارك فيها المسئولون السياسيون إلا أنها لم تسفر عن أية نتائج.[٥].

وظهرت مستجدة اخرى حيث هناك مشروع اروائي من قبل الجارة العربية سوريا تقوم بتنفيذ مشروع لزراعة مايزيد عن 200 الف دونم من الاراضي السورية وبدعم من صندوق النقد الكويتي علما ان نهر دجلة يمر

[١] - **محمد سالمان طايع. السياسة الدولية**، مصدر سابق، ص88.
[٢] - **مثنى محمد تركي. أزمة المياه بين الدول حوض النيل، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2012، ص 134.**
[٣] - **إبراهيم عطوف كبه ، الزراعة في عراق التنمية البشرية المستدامة ، متاحة على شبكة(www.gallgamsh..htm، المعلومات الدولية الانترنيت**
[٤] - **مثنى محمد تركي ، مصدر سابق، ص 144.**
[٥] - **إبراهيم عطوف كبه ، مصدر سابق، ص 34.**

عبر الاراضي السورية بطول 45 كم ويمر عبر الاراضي العراقية بمسافة طولها 1100 كم وهذا يعني ان الاشقاء يتأمرون على العراق قبل الاعداء لكن العراق يرفض هذا العمل لانه يلحق الاذى بالاقتصاد العراقي بكل مفاصله وعلى الحكومة العراقية ان تترك كل خلافاتها على جانب والاهتمام بمصير العراق انه مهدد من قبل دول الجوار والدول الاقليمية وخاصة الاشقاء قبل الاعداء ان هذا العمل ناتج بسبب نقص السيادة الوطنية للعراق وعدم اهتمام الساسة العراقيين بهذه الامور التي تهم الاقتصاد العراقي وعلى الحكومة العراقية وخاصة وزارة الموارد المائية ان تحذر الجانب السوري والداعمين لها بايقاف هذا المشروع بعد استشارة الجانب العراقي سوف تنتزع حقوق العراق مستقبلا بكل الوسائل ولا يقبل الشعب العراقي بالحاق الحيف بحقوقه المائية التاريخية [٢] .

فهناك ثلاث جوانب يجب ان يحدد العراق حصته المائية بالاتفاقيات الدولية معها وهي تركيا وايران وسوريا ، وهي كالاتي :-

أ - الجانب التركي

وكان العراق دوما يطالب هذه الدول باتفاقية حول قسمة المياه المشتركة بين العراق وتركيا بعد اشتداد ازمة المياه خلال تلك الفترة المنصرمة وكان الجانب التركي يرفض هذا الطلب ولحد الان ان اضرار الفيضانات كان يتحملها العراق ولاتتحملها دول المنبع عندما كانت مواسم الامطار والثلوج غزيرة حيث قام الجانب التركي بتشييد عدد من السدود والخزانات العملاقة بدون اعلام الجانب العراقي بهذه الاجراءات مدعيا بأنه حر بتصرفه حيث ان مشروع (كاب) التركي الذي يشيد 23 سدا وسوف تنجز هذه السدود في نهاية عام 2021 [٣] .

مما يتعرض العراق الى كارثة مائية ومن المحتمل ان تتحول هذه الانهر الى مبازل او جداول لمياه الصرف الصحي كما ظهر الان حيث علامات التلوث لهذه المياه مما يؤدي الى تلوث المياه والبيئة ولابد من اجراءات سريعة وعاجلة لمعالجة هذه الازمة بكل جوانبها ومفاصلها الاقتصادية حيث هناك تصريحات من المسؤولين الاتراك اثناء لقائهم بالوفد العراقي المفاوض للنظام السابق بأنهم لديهم نية لتصدير المياه الى اسرائيل والاردن ودول الخليج قاطبة اما العراق تقايض برميل ماء ازرق مقابل برميل نفط اسود حيث رفض العراق هذا الشرط في حينه وهذا يعني عدم التزامها بالمواثيق الدولية للدول المتشاطئة علما ان تركيا حولت جميع هذا المياه عن طريق انفاق الى هضبة الاناضول التركية الهدف من هذا الاجراء الحاق الضرر

---

[١] - **محمد سالمان طايع. السياسة الدولية**، مصدر سابق، ص 109.

[٢] - **كريم حنا وردوني، أزمة المياه أسبابها وحقوق العراق في المياه المشتركة للدول المتشاطئة – اخطائنا – والمعالجات وتأثيرها على الوضع المائي ، معلومات متاحة على الموقع الكتروني**
http://www.aleqt.com/2010/06/04/article_401984.html،

[٣] - **مثنى محمد تركي ، مصدر سابق، ص 140.**

بالجانب العراقي وليست بحاجة الى هذا المياه حاليا لكون غالبية اراضيها جبلية وامطارها غزيرة خلال ايام السنة.[1]

ولابد من الاعتراف بان الجانب التركي اراد من تشييد سد اليسوا على نهر دجلة والذي يبعد عن الحدود العراقية بمقدار 50كم من اجل خفض كمية المياه في نهر دجلة بدون استشارة الجانب العراقي حيث تغمر المياه مساحات شاسعة من الاراضي والتي بين طياتها الاثار التاريخية الاسلامية والاشورية والعربية وهي ليست بحاجة لهذه المياه لكون غالبية اراضيها جبلية والهدف منها ضغوطات سياسية والتأثير على العراق اقتصاديا .[2]

تقدر حاجة العراق من مياه دجلة الواردة من تركيا سنويا مليون متر مكعب/ثانية علما ان كميات المياه كانت في نهر دجلة وروافده تقدر 76 مليار متر مكعب سنويا ولابد للاشارة بأن كلا الجانبين التركي والسوري قامتا بتصميم وتنفيذ مهرب اضطراري للمياه في حدوث اسوأ الاحتمالات او خلل في السدود حيث لاتوجد لدى هذه الدول مسطحات مائية او بحيرات واستيعاب مياه المهرب الاضطراري وتقدر 17500 متر مكعب/ثانية من الجانب التركي اما الكميات الاضطرارية للمهرب الاضطراري السوري بمقدار 19000 مترمكعب/ثانية بما يساوي لكلا المهربين بمقدار 36.500 متر مكعب/ثانية.[3]

ب- الجانب الايراني

حيث ان كثير من الانهر والوديان التي كانت تنبع من ايران حولت الى داخل ايران مثل نهر الوند والكرخة والكارون حيث انها حولت اكثر من 90 نهر دائمي ووادي الى داخل اراضيها ان مشكلتنا مع ايران حديثة العهد حيث قام الشاه المقبور بانشاء سد على نهر الوند عام 1960 فقطعت المياه حيث انشأت كثير من السدود الصغيرة والنواظم على الوديان والانهر الصغيرة التي تنبع من داخل اراضيها والتي تمر عبر مندلي وخانقين ونفط خانة واجريت كثير من الاتصالات والمباحثات في هذا المجال [4] وذهبت المباحثات والحوارات ادراج الرياح ولم يستجيب الجانب الايراني لهذه المطاليب التاريخية لكونها حقوق مكتسبة للعراق ان هذه الاجراءات التي يقوم بها الجانب الايراني مجرد اعمال استفزازية وضغوطات سياسية لاضير ان تحويل مياه نهر الكارون الى داخل اراضيها ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة في مياه شط

[1] - عبد الطيف جمال رشيد ، شحة المياه – الاسباب والمعالجات ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الستراتيجي ، ص5.

[2] - كريم حنا وردوني، مصدر سابق.
[3] - كريم حنا وردوني، المصدر نفسه .
[4] -قاسم طعمة الرماحي ، استراتيجية المياه في العالم العربي "اشارة الى العراق" ، العبيكان ، 2013، ص 284.

العرب الناتج من الحد البحري وتلوث مياه شط العرب يسبب رمي النفايات والمياه الثقيلة في نهر الكارون وانها ليست بحاجة لهذه المياه عليها ان تنصاع الى الحق لحقوق العراق المائية وهي جارة مسلمة صديقة للعراق منذ القدم وبعد سقوط النظام السابق تربطنا علاقات تاريخية واقتصادية وسياحية ودينية اكثر من غيرها من الدول الجوار نأمل ان يتغير نهجها اتجاه العراق بهذا المجال الا اننا حتى سنة 2015 لن نلتمس أي ايجابيات حول تطور العلاقات بصدد الموارد المائية.. [1]

ج- الجانب السوري

تطلق تركيا حصة العراق حيث تقوم سوريا بحجز هذه المياه على نهر الفرات في بحيرة سد طبقة السوري وبدورها تحول هذه المياه الى مشاريعها نتيجة جهود ومباحثات شاقة للعراق مع الجانب التركي انها تستغل ظروف العراق السياسية الذي يعاني منها!! حيث حددت كمية المياه التي تطلقها تركيا بمقدار 500 متر مكعب / ثانية وهذا الاجراء مخالف للمواثيق الدولية وحسن الجوار [2] ولابد لتقديم مثال على قسمة المياه بين الدول ان نهر النيل ينبع من بحيرات فكتوريا جنوب اثيوبيا ويمر عبر اراضي اثيوبيا والسودان ومصر وهذه ملتزمة ببنود الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن ولابد للاشارة بأن احتياجات تركيا وسوريا من المياه لاتتجاوز 25% من كميات المياه حسب المساحة الزراعية ولاغراض صناعية اما حصة العراق المائية بمقدار 75% من كميات المياه لنهري دجلة والفرات لكون المساحات الزراعية شاسعة اذا قورنت بالجانبين التركي والسوري.[3] وتبين خريطة (1) مجرى نهر الفرات عند دخولة الاراضي العراقية .

خريطة (1) مجرى نهر الفرات عند دخولة الاراضي العراقية .

[1] - كريم حنا وردوني، مصدر سابق.
[2] - عبد النعم عوض اسيوني، معجم الجيولوجيا، الطبعة الثانية, جمهورية مصر العربية، 2000، ص 234.
[3] - عبد الطيف جمال رشيد ، مصدر سابق ، ص8.

المصدر: شبكة الانترنت الموقع
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D8%B1_%D8

ويمكن القول أن المشكلة الرئيسية لنهر الفرات تتمثل في أن كمية المياه المستهدفة للاستهلاك من قبل الدول الثلاث تتجاوز إجمالي إيرادات النهر بمقدار 17.3 مليار متر مكعب، وبالتالي من المستحيل تلبية الأهداف الاستهلاكية للدول المعنية من النهر بحدود إمكانياته.[1]

إن امن العراق يتعرض لخطر جدي حاضرا ومستقبلا بسبب أزمة المياه وسياسات دول الجوار بشأنها فيجب أن يكون هناك اهتمام جدي بالمشكلة من قبل السياسيين والمختصين سواء باتخاذ القرارات الصائبة أو بأعداد البحوث والدراسات الموضوعية لتشخيصها وعلاجها.[2]

أن النشاط السياسي الداخلي للدول المتشاطئة مع العراق يدخل ضمن إطار أسباب هذه الأزمة وأن منابع الأنهار العراقية من خارج الحدود للبلد وهذا الموضوع بحد ذاته يضع العراق بوضع حرج ما لم تكن هناك معاهدات واتفاقيات مع تلك الدول تنظم سبل التصرف وإدارة المياه بين دول الجوار والعراق [3].

[1] - قاسم طعمة الرماحي ، مصدر سابق، ص 231.
[2] - عبد الطيف جمال رشيد، مصدر سابق ، ص 16.
[3] - كريم حنا وردوني ، أزمة المياه أسبابها وحقوق العراق في المياه المشتركة للدول المتشاطئة ، 2014، معلومات على شبكة الانترنت . http://www.aleqt.com/2010/06/04/article_401984.html

وقد أسفرت بعض الاقتراحات والدراسات عن إيجاد حلول لتطوير الموارد المائية في المنطقة وذلك عبر بناء شبكات لنقل المياه إلى دول المنطقة التي تعاني أزمة حقيقية في مواردها الحالية أو في المستقبل وقد لاقى البعض من هذه الاقتراحات الترحيب في دول المنطقة في حين لاقى القسم الأخر منها جملة من الانتقادات بسبب الكلفة العالية أو بسبب عدم إمكانية تنفيذ المشاريع لأسباب سياسية تتعلق بالاعتبارات الاستراتيجية لدول المنطقة.

إضافة إلى خشية دول المنطقة من استخدام المياه كسلاح ضدها مستقبلاً من قبل الدول المصدرة للمياه أو الدول التي تمر عبرها شبكة المياه نظراً لعدم وجود ضمانات دولية كافية وملزمة تردع الدول التي قد تقوم باستخدام المياه كسلاح ضد دول أخرى فالقانون الدولي لازال قاصراً وليس له صفة الالزام للدول الموقعة عليه.[1]

وكانت وزارة الموارد المائية العراقية قد اعلنت في نيسان 2012 عن سعيها لجمع تواقيع لحماية نهر دجلة وتاتي هذه الخطوة دعما لمنظمات المجتمع المدني التي تبنت بدورها موضوع ادراج نهر دجلة من قبل منظمة اليونسكو العالمية في قائمة محميات التراث العالمي وحمايته من المخاطر التي يتعرض لها هذا النهر والبيئة المحيطة به مما حدا بناشطين عراقيين بتنظيم حملة جمع تواقيع على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك لانقاذ نهر دجلة ووضعه ضمن محميات التراث العالمي, لذا فازمة المياه في العراق تحتاج الى حلول جذرية وسريعة من خلال تضافر جميع الجهود للحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة.

[1] - أحمد الهلالي، ازمة المياه بين مصر ودول حوض النيل، المجلة الاقتصادية، العدد 12743،قاهرة ، 13 /5/ 2010
الموقع الالكتروني: http://www.aleqt.com/2010/06/04/article_401984.html

المبحث الرابع

الحلول والمعالجات الاستراتيجية للتخفيف من الازمة المائية

اولاً: الحلول الاستراتيجية لتخفيف الازمة المائية

1 +الاهتمام بخزن المياه وادامة وصيانة السدود الخازنة للمياه وعدم ترك المياه تذهب الى البحر
2 –اضافة الى كري الانهار وبصورة مستمرة من اجل منع نمو النباتات التي تستهلك المياه بشراها .
3 – وتبطين السواقي من اجل تقليل الهدر المائي الناتج عن عملية النتح ، وترك ادارة الموارد المائية داخليا بيد جهه واحدة وهي وزارة الموارد المائية بدلا من تشتت مسؤولية حماية هذا المورد لاكثر من وزارة .
4 – وفتح قناة فضائية عراقية خاصة بالارشاد المائي وفي كافة المجالات الشرب والصناعة والري ، ولاسيما تقوم هذه القناة بتقديم برامج لتشجيع المزارعين على استخدام طرق الري الحديثة في الزراعة العراقية .
5 -والانتباه الى إن المياه الجوفية هي ثروة للأجيال العراقية المستقبلية، فيجب الحفاظ على هذه الثروة من خلال وضع سياسة مدروسة لحفر الآبار واستغلال هذه المياه.
6 -والدعوة إلى تربية أنواع معينة من الحيوانات، فضلا عن زراعة أنواع محددة من المحاصيل الزراعية لا سيما تلك التي يقل استهلاكها للماء و الحرص على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في استغلال الثروة المائية.[1]
7 -ونشر التجارب التي اثبتت دور استخدام طرق الري الحديثة في تقلل استهلاك المياه الى اقل ما يمكن ، لان إيصال المياه في طريقتي الري بالرش والري بالتنقيط يتم عبر شبكة من الأنابيب ، مما يزيد من كفاءة هذه الطرق في تقليل عملية التبخر والنتح ، لاسيما طريقة الري بالتنقيط لأن ماء السقي يصل عبر هذه الطريقة إلى منطقة الجذور مباشرة مما يقلل من كمية التبخر، بينما تقل كفاءة طريقة الري بالرش مقارنة بطريقة الري بالتنقيط في تقليل كمية التبخر[2] .

ثالثاً:- المعالجات وتأثيرها على الوضع المائي

[1] - **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لاعداد الخطة الخمسية 2010- 2014 ، مصدر سابق، ص15.**
[2] - **سيف الدين يوسف محمد سعيد،** مصدر سابق، ص 87.

حيث لاحلول سحرية لأزمة المياه ان السدود والقنوات التي نفذت في بداية القرن العشرين ولغاية ثورة 14 تموز 1958 بقيت على حالها دون تنفيذ مشاريع اروائية اضافية او بناء سدود ونواظم او سدود صغيرة اضافية جديدة حيث كانت نسبة المياه الواردة الينا هائلة تمر مر الكرام في الانهر والروافد الرئيسة وعبر الاهوار ومن ثم مصب شط العرب وهذ هدر مائي كبير دون الاهتمام بالثروة المائية من قبل السلطات الحاكمة قبل ثورة 14 تموز وبعدها وخاصة النظام السابق حيث انشغل بحروبه العبثية وقد قام النظام بتجفيف المسطحات المائية الطبيعية (الاهوار في الوسط والجنوب) [١] ، لاهداف سياسية عدوانية وكانت نتيجتها تدمير الثروة المائية والنباتية والحيوانية والبيئية ضد شعبنا في الجنوب دون الاهتمام بمصادر المياه اسوة بالدول المتحضرة حيث تعالت الاصوات في غالبية الدول الاهتمام بالثروة المائية وبناء السدود لكون العالم بحاجة الى مصادر المياه.[٢]

اما في العراق فلاتوجد اذن صاغية في هذا المجال وعدم متابعة النظام السابق بالمشاريع من السدود والخزانات التي تقيمها دول الجوار هدفها من هذه المشاريع تدميرية وسياسية وتأثيرها الفعال والمباشر على الاقتصاد الزراعي والصناعي العراقي وهدف هذه الدول ان يعتمد المستهلك العراقي على المستورد الاجنبي لكون المادة المستوردة اقل سعرا من سعر الانتاج المحلي الاغلى سعرا وهذه سياسة اقتصادية سعرية خطيرة ولابد من وضع الحلول المناسبة لأزمة المياه في العراق مع دول المنبع والتي اثرت سلبا وبشكل خطير على الاقتصاد العراقي ودق ناقوس الخطر،الجفاف وشحة المياه وتوسع في اراضي البور وانتشار العواصف الترابية حيث وصلت درجة الخطورة الى العطش لمياه الشرب ولابد اتخاذ جملة من الاجراءات السريعة دون تأجيل منها:-

1 - المعالجات العلمية والتقنية

أ- الحوار مع دول الجوار لتوقيع اتفاقية مع العراق لتثبيت حصته المائية ويعتبر حق مكتسب وتاريخي.

ب- من مسؤولية وزارة الموارد المائية بلاهتمام بصيانة السدود وطرق خزن المياه الفائضة اضافة الى ايجاد المسطحات الارضية لخزن المياه في مناطق متفرقة من العراق لتكون مسطحات مائية لها فوائد جمة.

ج- انشاء السدادات الترابية في وسط وجنوب العراق حول المسطحات المائية للمحافظة عليها وتحديد نسبة التصريف من النواظم الفرعية بين هذه المسطحات لتقنين كمية التصريف حسب الحاجة الفعلية من المياه وتنتهي بمصب نهري دجلة والفرات [٣].

---

[١] - **كاظم جواد خريبط ، هدر المياه العذبة ، الايك ، 2012، ص 272.**
[٢] - **جنان علي الشهابي** ، مصدر سابق، 165ص.
[٣] - **كاظم جواد خريبط ، مصدر سابق، 269.**

د–بناء سد على ملتقى نهري دجلة والفرات اعالي شط العرب والهدف منه خزن المياه في منطقة الاهوار للتحكم بكميات التصريف على انسيابية المياه الى شط العرب.

هـ– تشييد سدود ونواظم صغيرة في المنطقة الغربية للاستفادة منها للقبائل الرحل في الزراعة وتربية الحيوان مما يؤدي الى اسكان البدو حول هذه التجمعات المائية.

و–استثمار المياه الجوفية وخاصة في الاراضي الصحراوية المتروكة والمهجورة من قبل اصحابها الشرعيين (البدو الرحل).

ز– تهذيب البحيرات المائية في السدود والمسطحات المائية بشكل دوري والاهتمام بها لخزن اكبر كمية من المياه بدلا من هذه الترسبات التي تعيق خزن الكميات الاضافية من المياه.

ح–اعتماد الاساليب التكنولوجية والعلمية في ارواء الاراضي الزراعية عن طريق الري بالرش وبالتنقيط وتبطين قنوات الري والمبازل واستخدام القنوات المعلقة لتقليل الضائعات المائية دون استخدام الري السطحي مما يؤدي الى هدر ضائعات مائية كبيرة في هذا المجال[١].

ي–الاهتمام بتقديم دراسات وبحوث علمية للاستفادة من مياه المصب العام لخزنها في المسطحات المائية[٢].

ك–الاستفادة من مياه الصرف الصحي وتنقيتها وتحليتها لسقي الاراضي الزراعية.

2- **المعالجات السياسية نتناولها بالنقاط التالية**:

أ– مطالبة الاتحاد الاوروبي بالضغط على الجانب التركي بالزامه بتوقيع اتفاقية لقسمة المياه على الدول المتشاطئة حسب القوانين والاعراف الدولية.

ب– مطالبة الامم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الشأن لتسوية المشكلة بين العراق ودول المنبع.

ج– مطالبة المؤتمر الاسلامي بالتدخل لحسم النزاع مع دول جوار العراق بعقد اتفاقية قسمة المياه.

د– الاهتمام في بناء ارصفة الموانيء العراقية وتطويرها كي يعتمد العراق على الاستيراد عن طريق البحر بدلا من طريق البر لكوننا محاصرون عن طريق الدول المجاورة واستخدامها ورقة الضغط السياسي[٣].

هـ– التعامل بالمثل مع هذه الدول التي ترفض التعامل حول حصة المياه مع العراق فيما يتعلق باستثمار الشركات هذه الدول في العراق وان يكون هناك تعامل تجاري من دول خارج دول الجوار من حيث الجدوة والمتانة حيث نتعامل مع دول المنبع تجاريا واقتصاديا في مدى تعاملها مع العراق فيما يتعلق في ازمة المياه.

---

[١] **- جبار كنوش العلي، مصدر سابق، 69.**
[٢] **- كاظم جواد خريبط ، مصدر سابق، ص 190.**
[٣] **- جنان علي الشهابي، مصدر سابق، ص 154.**

الاستنتاجات

1. محاولة تركيا الى عدم الوصول الى اتفاق مائي واضح حول حوضي نهري دجلة والفرات مع كل من سوريا والعراق.
2. لازال الاستعمال العشوائي للمياه في القطاعات الرئيسية الزراعة والصناعة والاستخدامات المدنية مستمرا في العراق.
3. ان الحديث عن انخفاض الموارد المائية في العراق بسبب تصرفات دول الجوار صحيح ولكن الصحيح ايضا هناك ادارة غير كفوءة في العراق للموارد المائية.
4. سوء إدارة المواردالمائية داخليا.
5. عدم رشاده أسلوب الري الحقلي وبشكل خاص السيحي منه.
6. غياب الارشاد المائي في العراق.
7. احتمال نقص الموارد المائية الواردة إلى العراق تزداد ، لان المشاريع الاروائية المخطط لها تم الانتهاء من قسم منها ويستمر في تنفيذ القسم الأخر في دول أعالي حوضي دجلة والفرات.
8. نمو العديد من النباتات في الانهار الرئيسية في العراق مثل زهرة النيل والقصب والحشاش وغيرها من النباتات ، مما كان احد الاسباب التي ساهمت في زيادة حدة الازمة المائية في العراق .
9. عدم مراعاة حقوق الانسان في حصة الفرد من المياه كما هو عليه في دول العالم او وفقا لمعايير الاستخدام وحاجة الانسان من المياه .
10. عدم الاخذ بنظر الاعتبار الثروة الحيواني والنباتية وانقراضها اصبح على واضح كما هو عليه من استيراد ابسط مقومات العيش وهي الخضروات اضافة الى استيراد قناني مياه صالحة للشرب من دول الجوار. واعتماد اغلبية السكان بالاغتماد علة مياه الارو نتيجة الملوثات البيئية او جفاف موارد المياه التي يعيش عليها الانسان.

المقترحات

1. تأسيس مشروع وطني يتعامل مع دراسة التغيرات المناخية وتصرفات الدول المتشاطئة مع العراق وتأثيرها على الواردات المائية واسلوب التعايش معها.

2. استمرار السعي للوصول الى اتفاق محدد مع الدول المتشاطئة لضمان الحصول على حصة مائية عادلة.
3. تطبيق أسلوب الإدارة المتكاملة للموارد المائية ويكون تحت إشراف جهة واحدة وهي وزارة الموارد المائية.
4. إنشاء سدود وبحيرات جديدة لخزن كميات من المياه في مناطق ملائمة مع أعطاء أولوية لتنفيذ ما تم انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية له.
5. اذ تقوم هاتين الوزارتين بتشكيل لجان متخصصة في الترشيد المائي وفي كل محافظة من محافظات العراق، ومتابعة منجزات هذه اللجان في الترشيد المائي إضافة إلى فتح قناة فضائية عراقية خاصة بالوزارتين تعمل على الترشيد المائي[1].
6. تشغيل مشاريع السدود مركزيا.
7. كري الانهار الرئيسية.
8. اقرار قانون عراقي يحدد حصة كل محافظة عراقية من مياه دجلة والفرات حتي يؤسس على هذا القانون اي مشاريع مائية مستقبلا كالسدود والبحيرات او الزراعة.
9. دعم الجهود المبذولة في نشر طرق الري الحديثة في العراق وتبني سياسات زراعية وبرامج إرشادية هادفة تعمل على تعظيم الفائدة من استخدام التقنيات وترويج استخدامها أواسط المزارعين.
10. العمل على سد احتياجات القطاع الزراعي من منظومات الري الحديثة وذلك من خلال إجراء المسح الشامل للاحتياجات ومن ثم توفير المتطلبات الحالية والمستقبلية.
11. دعم التصنيع المحلي لمنظومات الري الحديثة، وإعداد برنامج لتوطين التقانة في القطاع الزراعي.

المصادر

1 – إبراهيم عطوف كبه ، الزراعة في عراق التنمية البشرية المستدامة ، متاحة على شبكة الانترنت.

[1] - **محمود الاشرم. اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت- 2001)، ص40.**

2 -أحمد الهلالي، ازمة المياه بين مصر ودول حوض النيل، المجلة الاقتصادية، العدد 12743،قاهرة ، 13 /2010/5 الموقع الالكتروني:
http://www.aleqt.com/2010/06/04/article_401984.html
3 -احمد حسين ناصر البدري ، الاثر الاقتصادي لاستخدام تقانات الري الحديثة – دراسة حالة بعض البلدان العربية مع اشارة للعراق للمدة (1990–2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ،2010.
4 -أحمد مدحت أسلام ، مصطفى محمود عمارة، كيمياء البيئة لتطبيقات أسس فروع الكيمياء على ملوثات الهواء والماء والتربة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
5 -بيوار خنسي ،المياه , النفط والبيئة ، اربيل ،2001 .
6 -جبار كنوش العلي، ازمة المياه بين الواقع والمأمول ، بحث منشور مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 9، .سنة 2011.
7 –جنان علي الشهابي ، ازمة المياه عربيا وعالمياً " الحلول والمقترحات" دار الفكر الوطنية، 2013.
8 –حسين جار الله ذياب، مستقبل العلاقات المائية بين دول المنبع و دول المصب، رابطة الهيدروجينيين العرب،.www.h.arab.eg/arch”ve/2009/8/5opins.htm
9 – ساندرا بوستل. الواحة الاخيرة مواجهة ندرة المياه، ترجمة د. علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع،ط1 (عمان–1994).
10 –سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، القاهرة–2010
11 – طارق مجذوب، لا احد يشرب ، "مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل"، بيروت ، لبنان، الطبعة الخامسة ، 2008.
12 –عبد الطيف جمال رشيد ، شحة المياه – الاسباب والمعالجات ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الستراتيجي.
13 –عبد المنعم عوض اسيوني، معجم الجيولوجيا، الطبعة الثانية, جمهورية مصر العربية، 2000.
14 –علوان يريسم ،جريدة الزمان ، دجلة والفرات بين الامس واليوم ، مقال منشور ، 2013.
15 –قاسم طعمة الرماحي ، استراتيجية المياه في العالم العربي "اشارة الى العراق" ، العبيكان ، 2013.
16 –كريم حنا وردوني، أزمة المياه أسبابها وحقوق العراق في المياه المشتركة للدول المتشاطئة – اخطائنا – والمعالجات وتأثيرها على الوضع المائي ، معلومات متاحة على الموقع الكتروني ،http://www.aleqt.com/2010/06/04/article_401984.html.
17 –مثنى محمد تركي. أزمة المياه بين الدول حوض النيل، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2012

18 - محمد سالمان طايع. السياسة الدولية، تحديات الندرة المائية في المنطقة العربية، الحاضر والمستقبل، العدد 179،المجلد 46، يناير 2010.

19 - محمود الاشرم. اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت-2001).

20- ميستر ستيفن هيملي اونكريك. اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث .ترجمة جعفر الخياط ، الطبعة السابعة, العبيكان، 2009.

النشرات الحكومية ومواقع الانترنت

١٣ / أذار، ٢٠٠٨ ،ص ٦ - عمل مقدمه لمنظمة الاسكو الورشه المقامه في عمان للفتره ١٠
https://www.google.iq/url?sa=i&rct=j&q=&esrc=s&source=images&cd=&cad=rja&

1 -جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التنمية البشرية والموارد المائية ، 2007.

2 -جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لاعداد الخطة الخمسية 2010-2014 ، مسودة قطاع الزراعة والموارد المائية ، العراق ، بغداد ، فندق الرشيد ، ايار ، 2012.

3 -وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق ، أحصاءات المياه في العراق، ورقة

4 -وزارة الزراعة ، التقرير القطري الخاص بالدورة التدريبية القطرية في مجال تشغيل وصيانة تقانات الري الحديثة وجدوى استخدامها ، بغداد ، 2001.